تصور مقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة

د/ عبد الله بن فالح السكران

كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية– المملكة العربية السعودية

المُلخَص

هدفت الدراسة الكشف عن واقع تمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية، وتحديد الجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية؛ لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، وبناء تصور مقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة. واستخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها السابقة؛ المنهج الوثائقي، والمنهج الوصفي المسحي التحليلي من خلال تطبيق أسلوب تحليل آراء ذوي الشأن؛ والخبرة عن طريق ندوة الخبراء، حيث قام الباحث بإعداد بطاقة تشمل الجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية؛ لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة؛ ورؤية الخبراء حول التصور المقترح للتمويل، وقد تم تطبيقها على (١٥) عضوا من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التربية واقتصاديات التعليم. وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن واقع تمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية يعتمد بنسبة ضئيلة على ميزانية الجامعة يخصص للصرف على المراكز؛ قلة توافر مصادر ذاتية للتمويل في هذه المراكز، كما لا توجد ميزانية خاصة مستقلة لمراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية، وكانت أبرز الجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية؛ لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة هي جاءت على النحو التالي:(التدريب، والتأهيل ،الاستشارات التربوية، التحكيم، إجراء الدراسات الميدانية، والتحليل الإحصائي، خدمات الترجمة التربوية، مبيعات الكتب، والدراسات، والأبحاث ، عبر شبكة الإنترنت ، الشراكة مع بعض المنظمات ،تنظيم المؤتمرات وورش العمل ، والندوات العلمية) ، وتم وضع تصور مقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة .

كلمات مفتاحية: تصور مقترح– تمويل– مراكز البحوث التربوية–الاقتصاد القائم على المعرفة.

مُقَدِمَةُ :

يعد البحث العلمي وسيلة من وسائل الجامعة التي تسهم في علاج، مشكلات المجتمع، وتطويره مما يستدعي ارتباط البحث العلمي في الجامعة بقضايا، ومشكلات المجتمع، في ظل المتغيرات المعاصرة.

وبناء عليه فقد تزايد الاهتمام بمراكز البحوث الجامعية بشكل واضح، وملحوظ في العقود الأخيرة من القرن الماضي. حيث أصبحت تمثّل أحد المؤشرات المهمّة على تطور المجتمع، وتعد عملية دراسة القضايا، والمشكلات التي تواجه المجتمع، وتحليلها، من أهم الأدوار التي تضطلع بها تلك المراكز؛ حيث تقوم مراكز البحوث بمحاولة التعرّف على الأسباب التي تقف خلف مشكلات المجتمع، وبالتالي بلورة الرؤى، والمقترحات العلمية المتعلّقة التي تسهم في وضع الحلول المناسبة لتلك المشكلات.

وقد أصبح للمراكز البحثية دور فاعل، ومتقدم في قيادة السياسات العالمية، وإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية، كما أصبحت تلك المراكز عنصراً مهماً من المنظومة التنموية في البلدان المتقدمة، بما تقوم به من أدوار أساسية في نهوض الأمم، وتقدُّم الشعوب نحو تحقيق أهدافها.

وقد تبوأت تلك المراكز الحديثة، مكانة محورية في المجتمعات، وأصبحت أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتربوية، وأحد المؤثّرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لمشكلاتها؛ وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل، والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرارات، ورسم السياسات. (محمود،٢٠١٣م،١).

إلا أن ذلك يتطلب مزيدا من العناية بتلك المراكز، وخاصة مراكز البحوث التربوية، حيث تعد من الركائز المهمة في مسيرة التطوير، والتنمية في المجتمع، وكل ذلك مرهون بنظام تربوي قائم على البحث التربوي في علاج مشكلاته، وتطويره من خلال مؤسسات بحثية، وعلى رأسها مراكز البحث التربوي التي تتميز بفاعلية كبيرة.

وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية تطور البحث العلمي، ومؤسّساته وارتباطه بالعديد من العوامل، وعلى رأسها التمويل، إلا أن قضية " التمويل" تظل إحدى القضايا الحاكمة التي تحد كثيرًا من تحقيق كفاءة دور مراكز البحوث التربوية، بسبب ارتباط التمويل وما يخصص له من أموال بميزانية الحكومات . حيث إن ميزانية الحكومات قد تخضع لبعض التذبذبات ممّا يؤثر سلباً على تمويل مراكز البحوث.

ففي المملكة العربية السعودية- بوصفها دولة نفطية- تعاني من التقلبات الحادثة في أسعار النفط، والتي تشهد حالة من عدم الاستقرار، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية من الموازنة العامة للدولة، ولذا فقد اتجهت المملكة العربية السعودية في وضع استراتيجيتها الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة (١٤٣٥هـ) والتي نصت ضمن مبادرات السياسات القائمة عليها على ضرورة تمويل البحوث التنافسية التي تدعم ترسيخ المعرفة وتحقيق الأهداف الوطنية العليا من خلال طرح بدائل للتمويل الحكومي، وتم تبنى إعداد خطة تمويل بعيدة المدى لتنفيذ تلك الاستراتيجية في التحول، تتواكب مع الخطة التشغيلية للتمويل لخطة التنمية العاشرة ١٤٣٦-١٤٤٢هـ(٢٠١٥-٢٠٢٠) في المملكة، بحيث تنتهى خطة تمويل التحول لمجتمع المعرفة في المملكة حتى عام ١٤٥٢/١٤٥١هـ(٢٠٣٠م).

وقد ترتّب على التحول إلى مجتمع المعرفة تركيز الاقتصاد على إنتاج المعرفة ، ونشرها ، واستخدامها ، واستثمارها، وهو ما أصطلح على تسميته (الاقتصاد القائم على المعرفة) الذي يعتمد بصورة أساسية على عنصر المعرفة، مستخدماً العقل البشري بتوظيف وسائل البحث ، والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة، باستخدام الكوادر المؤهلة ، والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ،وعلى هذا فهناك فرصة كبيرة لمراكز البحوث العلمية، وخاصة المراكز التربوية المرتبطة بالجامعات أن تستثمر في هذا النوع من الاقتصاد؛ لتوفير موارد مالية ،خاصة وأن تلك المراكز تمتلك الكوادر البشرية القادرة على الاستثمار في المعرفة من خلال إنتاجها ، ونشرها واستخدامها؛ لتكون مصدرا مهما من مصادر تمويلها. وهذا ما أشار إليه المؤتمر التاسع لوزراء التعليم العالي، والبحث العلمي في الوطن العربي من خلال عدد من التوصيات في هذا المجال منها (وثيقة التعليم العالي في الوطن العربي، ٢٠٠٣م):

- دعوة الدول العربية إلى تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي، والبحث العلمي، وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة.
- دعوة الدول العربية إلى تشجيع قطاعات الإنتاج العربية على الاستثمار في البحث العلمي، وتسويق المراكز البحثية العربية؛ لقدراتها البحثية لخدمة الجهات الإنتاجية على المستوى العربي.

وهو ما يطرح العديد من المبادرات والبدائل حول كيفية التمويل للمراكز البحثية التربوية باعتبارها منظومة من إحدى منظومات التعليم العالي، والتي ترتبط بالوظيفة الثانية من وظائف الجامعة- البحث العلمي-، فـ بالنظر إلى الخبرات العالمية في مواكبة متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة في هذا الاتجاه، نجد أهم الاتجاهات السائدة في تمويل التعليم الجامعي تتمثل كما في الشكل التالي:

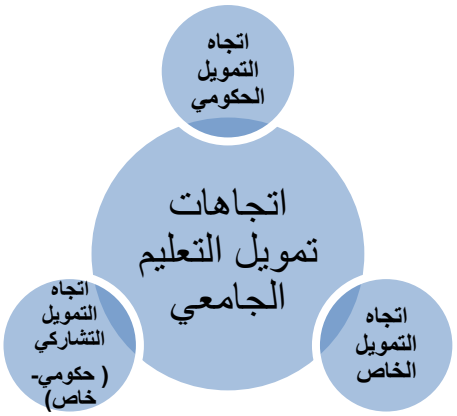

شكل (١) يبين اتجاهات تمويل التعليم الجامعي في ضوء متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة

ففي الجامعات الألمانية يتم الاعتماد على ما تقدمه الهيئات المعنية بتشجيع البحوث من تمويل لمؤسسات التعليم العالي بوصفه مصدراً أساسياً للتمويل، ومن أبرز المؤسسات المعنية بتشجيع البحوث الأساسية جمعية البحوث الألمانية، أما بالنسبة للبحوث التطبيقية فتجرى تعاقدات بين مؤسسات التعليم العالي والشركات (الصناعة) والتي تعنى بتمويل المشروعات البحثية التي يضطلع بها الأساتذة بهذه المؤسسات (Ellger,2010)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم حكومة الولاية بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي والجامعي بها ، كما تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسوم قومية لتمويل التعليم الجامعي، على أن تستخدم هذه الرسوم في تطوير المكتبات وإثرائها بالكتب والمراجع والدوريات، وتحسين الخدمات والأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية (Kenen, 2013)، وفي الجامعات الكندية يتم الاعتماد على الهبات والاستثمارات البحثية، والعقود وتسويق الخدمات البحثية، والتأكيد باستمرار على أهمية هذه المصادر جنبًا إلى جنب مع التمويل الحكومي، حتى إن الإحصائيات تشير إلى نقص دعم الحكومة الكندية للجامعات بنسبة وصلت إلى ٤.٥%في الفترة من

١٩٨٧م إلى ٢٠٠١م نتيجة للاتجاه لبدائل التمويل (Eicher & chevaillie, 2008)، وفي الصين تتمتع الجامعات والمراكز البحثية بحرية في الإدارة واستقلالية أكبر في تحصيل الدخول الخاصة بها، وتتعدد مصادر تمويلها، ومن أهمها التبرعات والهبات والتعاقد على الأبحاث والاستشارات(Wang.2005) .

مما سبق يتبين أن معظم الدول في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة لا تستطيع أن تكون مسئولة عن تمويل المراكز البحثية التربوية بها، وتوفير ما يلزمها منفردة، مما يطرح أهمية كبيرة في البحث عن بدائل متنوعة لمصادر تمويل بجانب الإبقاء على التمويل الحكومي، بما يسهم في رفع كفاءة تلك المراكز وصولاً إلى المستوى المقبول من الجودة.

مشكلة الدراسة:

شهدت المجتمعات العربية في العقود المتأخرة من القرن الماضي، تزايد الاهتمام بمراكز البحوث العلمية والتربوية، فتزايدت أعدادها واهتماماتها، فلا تكاد تخلو أي دولة عربية من عدد من المراكز البحثية، ويعود هذا الاهتمام من المجتمعات العربية ،بمراكز البحوث العلمية ، نتيجة النجاح الذي حققته تلك المراكز في الدول المتقدمة : ففي الولايات المتحدة الأمريكية اكتسبت تلك المراكز مكانة مرموقة في المجتمع، وأدت دورا بارزا في دعم مؤسسات صنع القرار ،إلاّ أن هذا الدور قد يكون مختلفا في مراكز البحوث العربية ؛ نظرا للمعوقات ، والمصاعب التي تواجهها ، وخاصة قضية التمويل(الشهواني، ٢٠١١).

وقد اهتمت الجامعات السعودية، تبعاً لهذا فقد سعت إلى إنشاء مراكز للبحوث التربوية، حيث أنشأت ستة مراكز للبحوث التربوية في ست جامعات سعودية هي جامعة أم القرى، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك خالد، وجامعة طيبة، وجامعة حائل، وجامعة نجران (مركز إحصاءات التعليم العالي (١٤٣٣هـ)

وقد حاولت هذه المراكز الوصول إلى عدد من الأهداف منها: تشجيع حركة البحث التربوي، وتنشيطها، وتقديم المساعدات الفنية، والإدارية المختلفة لطلبة الدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس، ومؤسسات التربية، ولا ريب أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توفر عدد من الإمكانات المادية، والبشرية، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود مصادر للتمويل المالي. فمن المعلوم إن تمويل البحث العلمي بشكل سخي، يعد أمراً ضرورياً سواء في الجامعات أو في مراكز البحوث؛ لتستطيع القيام برسالتها البحثية العلمية، والصرف على مشاريع البحوث، وتوفير المختبرات، والمعدات، والخدمات العامة المساندة (حلّس،٢٠٠٩).

وعلى الرغم من قناعة الجامعات بأهمية نتائج البحث العلمي المنجز في مراكز البحث، أو المختبرات الجامعية، ودور ذلك في الابتكارات التقنية، إلا أنه لا توجد استراتيجية فاعلة للاستثمار الاقتصادي في مجال البحث العلمي (كسناوي ،٢٠٠١م)، أي أن تلك المراكز ليس لها عائد مادي نتيجة ما تقوم به من أنشطة بحثية، مع أنّ هذا المجال يمكن استثماره؛ لتوفير مورد مالي لتلك المراكز، حيث يؤكد الشمّري، واللّيثي (١٤٢٩هـ): أن توفير الأموال اللازمة للإنفاق على المشروعات والمراكز العلمية يمكن أن يعتمد على عامل المعرفة. ولعل هذا ما أشار إليه غريب (٢٠١١، ٢٥٠) من أن غياب الجامعات العربية عن الصدارة ضمن التصنيفات العالمية للجامعات، يرجع في الأساس إلى عدم تخصيص ميزانية تتناسب مع حجم المتطلبات المادية للبحث العلمي.

كما أن المتأمل لواقع هذه المراكز يجد أنها لم تحقق أهدافها بالشكل المأمول، وقد يعود ذلك إلى مشكلة مرتبطة بالتمويل، وأنه يمثل عقبة تحد من تحقيق أهداف مراكز البحوث التربوية، ومما يعزز ذلك ما أكدته العديد من الدراسات (العريني والعتيبي، ٢٠١٠م، على ٢٠٠٦م، يسرية محمود ٢٠٠١م، الصاوي ١٩٨٨م، الرشيد ١٩٨٨م.) من أن مراكز البحوث تعاني من تحديات وصعوبات تعيقها عن تحقيق أهدافها، ومنها صعوبات ذات علاقة بالتمويل.

لذا فإنه يمكن من خلال المعطيات السابقة بلورة مشكلة الدراسة بـــــ: الحاجة إلى بناء تصور لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.

١- أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: (ما التصور المقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة؟ من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما واقع تمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية؟

ب- ما الجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية؛ لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة؟

٢- أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

٤-١ – إلقاء الضوء على واقع تمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية.

٤-٢ تحديد الجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة

٤-٣ بناء تصور مقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.

٣- أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:**

إن التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة أدى إلى تغيير هيكلي في تمويل المنظمات التربوية؛ فلذلك من المؤمل أن تضيف هذه الدراسة إطاراً نظرياً للجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية؛ لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.

- **الأهمية الميدانية:** قد تسهم هذه الدراسة في تقديم تصور مقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة يمكن تطبيقه على أرض الواقع.

٤- حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر موضوع الدراسة على واقع تمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية، والجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية؛ لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، وبناء تصور مقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٥ _١٤٣٦هـ.
- **الحدود البشرية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من الخبراء من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التربية واقتصاديات التعليم.

٥- مصطلحات الدراسة:

٧-١ التمويل:

يمكن تعريف التمويل بأنه: تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة للقيام بمشروع معين، والمحافظة على استمراريته، وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية، والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة (صائغ،٢٠٠٠م)، كما يمكن تعريفه بأنه: مجموعة من الموارد المرصودة للمؤسسات التربوية، سعياً لتحقيق أهدافها من خلال إدارة، واستخدام هذه الموارد (أبو الوفاء، وآخرون،٦٨)

كذلك يمكن تعريفه بأنه: إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التربوية بشكل عام؛ حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، ورسالتها التربوية، والبحثية، والاقتصادية (غانم، ٢٠٠٠م،٢٥٩)، ويمكن تعريف التمويل إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات مراكز البحوث التربوية بشكل عام، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، ورسالتها التربوية، والبحثية، والاقتصادية؛ وذلك من خلال استثمار أنشطة المراكز المتنوعة؛ لتوفير مصادر تمويل تعتمد على تلك الأنشطة.

٧-٢ مراكز البحوث التربوية:

عرف بوردمان (Boardman ,2006,P. 32) مراكز البحث بأنها كيان تنظيمي رسمي داخل الجامعة يضمن توفير، وتسهيل خدمة الأبحاث، ويحاول ضم العديد من الباحثين على مستوى الأقسام الأكاديمية المختلفة؛ لتشتمل على فرق بحثية في تخصصات متعددة، وأيضاً يعرف الرشيد (١٩٨٨م، ٤٥) مراكز البحوث بأنها " مؤسسات علمية مجهزة، ومؤهلة تجهيزاً، وتأهيلاً متكاملاً من حيث المباني والمعدات، ومن حيث الخبراء، والمتخصصين، لإجراء البحوث، والتجارب، والاكتشافات العلمية. " والدراسة تتبنى هذا المفهوم اجرائياً.

٧-٣- الاقتصاد القائم على المعرفة:

هو الاستثمار الذي يقوم على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وابتكارها؛ لتحسين نوعية الحياة بمجالاتها المتنوعة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري بوصفه رأس مال ذا قيمة اقتصادية عالية، وتوظيف البحث العلمي لإحداث تغيرات إيجابية في المحيط الاقتصادي؛ ليصبح أكثر استجابة، وانسجاماً مع المتغيرات الحديثة (عماد الدين،٢٠٠٣:٢). ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه ذلك النوع من الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري (Intellectual Capital)؛ لتوفير الموارد المالية لمراكز البحوث التربوية من خلال القيام بالعديد من الأنشطة العلمية، وتسويقها في شتى المجالات العلمية.

٦- الإطار النظري والدراسات السابقة:

٨-١- الإطار النظري:

ويشمل مفهوم مراكز البحوث التربوية، التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات، مراكز البحوث العلمية بالمملكة، أهداف مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية، تمويل مراكز البحوث التربوية، والنظرية المفسرة لتمويل مراكز البحوث التربوية في ضوء الاقتصاديات القائم على المعرفة.

٨-١-١ مفهوم مراكز البحوث التربوية:

يعد مفهوم مراكز البحوث من المفاهيم التي لم تحدد بشكل دقيق حيث لم يصطلح المهتمون بهذه المراكز على مفهوم محدد ومحل اتفاق بينهم، وقد ترتب على ذلك غموض بتعريف مراكز البحوث ، والدراسات بشكل عام لذا، يبقى هذا المفهوم واسعاً، ويحتمل أكثر من تعريف؛ لكثرة التفاصيل ، والحيثيات، والأبعاد المرتبطة به (محمود،٢٠١٣م،١)،ويمكن التوصل لوصف دقيق ، وشامل لمراكز البحوث التربوية من خلال استعراض المفاهيم التي تناولت مراكز البحوث العلمية بشكل عام حيث إن هناك العديد من المحاولات لتحديد مفهوم مراكز البحوث العلمية: فلقد عرّفتها الموسوعة المجانية المعروفة باسم (Wikipedia- Free Encyclopedia) بأنها منظومة تركز على الأبحاث ، والدراسات، والتحليلات حول المسائل العامة

.والمهمة"(

http://en.wikipedia.org/wiki/American_Enterprise_Institute).وتعرّفها مؤسسة راند للأبحاث بأنها منظمة تهدف إلى إجراء بحوث علمية ، وتسعى لعلاج المشاكلات بصورة عامة ، وخاصة التكنولوجية ، والاجتماعية ، والسياسية والاستراتيجية(

(http://www.rand.org/about/history.html

أمّا هوارد ج ويارد Howard J Wiarda (٢٠٠٨م) فقد عرفها بأنها عبارة عن منظمة للبحث، والتعليم، تختلف عن الجامعات، أو الكليات، من حيث إنّها لا تقدم مساقات دراسية؛ وتنتج الأبحاث،

في مجالات عدة، ومنها التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسة العامة.

يتضح من المفاهيم السابقة أن تلك المراكز أحد المرتكزات الأساسية؛ لإنتاج البحث العلمي، والمعرفة؛ وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها، وهذا يؤهلها للاستثمار في المعرفة، خاصة وأن مهمة تلك المراكز لم تعد مقتصرة على تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية؛ بل صارت تشمل معالجة مشكلات معينة بصورة مباشرة، وتقديم المشورة لصانعي القرار إضافة إلى عقد المؤتمرات، وإجراء الأبحاث، وإصدار الدوريات، والكتب، والمنشورات. (أمين، د.ت)، وهذا ما يحتم على المهتمين بهذه المراكز البحث عن مجالات الاستثمار المرتبطة بالمعرفة، والاستفادة في هذا المجال من تطبيقات الاقتصاد القائم على المعرفة.

٨-١-٢-التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات

اختلف الباحثون في تحديد التاريخ الذي نشأت فيه مراكز البحوث، والدراسات؛ حيث إن هناك اتجاهان في هذا المجال: فالاتجاه الأول يرى: أنّ نشأة تلك المراكز في صورتها الأولى، كانت في الجامعات الأوروبية، وتحديدًا في القرن الثامن عشر، وكانت تُعرف باسم "الكراسي العلمية". وكان أوّلها نشأة "كراسي الدراسات الشرقية" في بولونيا، وفي أوروبا، وفي باريس (محمود،٢٠١٣م،٦). وتفيد المعطيات المتوفّرة في هذا المجال بأنّ أول مركز أبحاث قد ظهر في بريطانيا في عام ١٨٣١هـ، وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، ثم الجمعية الفابية في عام ١٨٨٤م(بوغانم،٢٠٠٥م)، كما أُنشئت أوّل وقفية في بريطانيا، اسمها وقفيّة "ديمورنت" في جامعة أكسفورد؛ لتشجيع الدراسات الدينية. وعدّ الباحثون هذه الكراسي، الإرهاصات الأولى لإنشاء المراكز البحثية(الشهواني،٢٠١١م). ويرى هذا الاتجاه أن ظهور أول مركز أبحاث بشكله الحديث، كان في الولايات المتحدة؛ وذلك من خلال تأسيس معهد كارنجي للسلام في عام ١٩١٠ Carnegie Endowment for International Peace. وتلا ذلك إنشاء معهد بروكينغز في عام ١٩١٦Brookings Institute، ثم معهد هوفر Hoover Institute في عام ١٩١٨، ومؤسسة القرن Century Foundation في عام ١٩١٩. (الخزندار،٢٠١٢،١٠). أمّا الاتجاه الآخر فيرى: أن مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية. وكانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت عبارة عن منابر للنقاش الجماعي، أو لدراسة القضايا الساخنة التي تشغل المجتمع، وصناع القرار (الخزندار،٢٠١٢،١٠). وفي فترة أربعينيات، وخمسينيات، وستينيات القرن الماضي، اتّسع انتشار هذه المراكز، فأُسّس المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيةIISS في لندن في عام ١٩٥٨، ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أميركا في عام ١٩٤٨، ومعهد أنتربرايز الأميركي لأبحاث السياسات العامة AEI في عام ١٩٤٣. وأُنشئت مؤسسة راند Rand Corporation في عام ١٩٤٨، ومركز أبحاث فض النزاعات في جامعة ميتشغان في عام ١٩٥٩، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام في السويد SIPRI في عام ١٩٦٦. (الخزندار،٢٠١٢،١٠). ثم انتشرت بعد ذلك تلك المراكز في أوروبا والولايات المتحدة بشكل واسع، وزاد نشاطها. وأصبح لديها نفوذ في الدول الديمقراطية، وتأثيرا في صانعي القرار، وفي صياغة السياسات العامة. وقد وصل تعداد تلك المراكز منذ عقد السبعينيات، وحتى بداية القرن الحادي والعشرين. - بحسب مشروع مؤشرات مراكز الأبحاث، والفكر - إلى حوالي ٦٤٨٠ مركزا متخصصا في مجالات متعددة.(James.2012, p. 17).

وبهذا يتضح من هذين الاتجاهين للتطور التاريخي لمراكز البحوث العلمية، أن الغرب قد أدرك في وقت مبكر أن العلم أهم أسلحة العصر. وأن مساحات توليد الطاقات ، والقدرات العلمية ، لم تعد من اختصاص الجامعات وحدها؛ بل إنّ مراكز البحوث تشارك في هذا المجال بفاعلية، وعلى هذا تولي الدول الغربية هذه المراكز عناية خاصة ،وتقدم لها دعماً مادياً ، وبشرياً(شهاب ، ٢٠٠٥)، وعلى هذا يمكن أن يكون موضوع الاهتمام بمراكز البحث من العوامل التي يمكن أن نفسر من خلالها تخلف الدول العربية عند مقارنتها بالدول الغربية ، واعتمادها على تلك الدول في احتياجاتها ، حيث أصبحت الدول العربية بشكل عام ، ومنها المملكة العربية السعودية دول استهلاكية تعتمد على ما ينتجه الأخرون.

وهذا يتطلب من الدول العربية إن أرادت أن تحسم خيارها الحضاري أن توجه مزيدا من العناية للبحث العلمي، ومؤسساته، وخاصة مراكز البحث العلمي، وتأتي من الأولويات مسألة تمويل تلك المراكز لذلك أصبح البحث عن مصادر تمويلية لمراكز البحث العلمي من أهم القضايا التي تشغل الدول والباحثين في هذا المجال على حد سواء.

٨-١- ٣- مراكز البحوث العلمية بالمملكة:

فرض التحول المعرفي، وظهور العولمة، والتغير الذي طرأ على غالبية دول العالم من الناحية السياسة، والاقتصادية، والأكاديمية والأمنية، العديد من التحديات التي باتت تواجه هذه الدول مما أفضى إلى الحاجة إلى مزيد من المراكز البحثية؛ لمواكبة متطلبات العولمة، فانتشرت مراكز تُعنى بالأبحاث التاريخية، وأخرى بالأبحاث السياسية، ومراكز استراتيجية أمنية، واقتصادية، ومراكز أكاديمية ترتبط بالجامعات...

وقد أفرزت هذه التحولات على الجامعات في المملكة العربية السعودية: إنشاء العديد من مراكز البحوث العلمية؛ لتقوم بخدمة مؤسسات المجتمع، وذلك من خلال تهيئة الظروف المناسبة للباحثين لممارسة نشاطاتهم العلمية، والبحثية، وأيضاً تبني المشروعات البحثية المقترحة التي تتقدم بها جهات مختلفة، إضافة إلى نشر البحوث، والدراسات العلمية. (موضي التمياط،١٤٣٦، ص٤٢).

وتبعاً لهذا فقد سعت الجامعات السعودية إلى إنشاء مراكز البحوث التربوية، حيث أنشأت ستة مراكز للبحوث التربوية في ست جامعات سعودية هي جامعة أم القرى، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك خالد، وجامعة طيبة، وجامعة حائل، وجامعة نجران والجدول رقم (١) يوضح ذلك:

جدول (١) يوضح مراكز البحوث التربوية في بعض الجامعات السعودية

الجامعة	مراكز البحوث العلمية	تاريخ الإنشاء
جامعة أم القرى	مركز البحوث التربوية والنفسية	١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م
جامعة الملك سعود	مركز البحوث بكلية التربية.	١٣٩٧هـ/١٩٧٧م
جامعة الملك خالد	مركز البحوث في كلية التربية	١٤١٩هـ/١٩٩٨م
جامعة نجران	مركز البحوث الشرعية والإنسانية والتربوية.	١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م
جامعة حائل	مركز البحوث التربوية.	١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م
جامعة طيبة	مركز البحوث التربوية.	١٤٣١هـ/٢٠١٠م

المصدر: وزارة التعليم العالي، إدارة المعلومات، مركز إحصاءات التعليم العالي (١٤٣٣هـ)

ونظرا لما يتوفر لمراكز البحوث التربوية في الجامعات من طاقات بشرية مؤهلة للقيام بالبحث العلمي ، والاستثمار فيه ، لذلك يمكن أن تكون هذه المراكز بيئة مناسبة للاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال البحوث العلمية ، وإنتاج المعرفة ، وإدارتها ، وتسويقها، إلا أن هذه المراكز قد لا تحقق أهدافها بالشكل المأمول، إلا إذا أعطيت الاهتمام ، والدعم المادي ، والبشري؛ لأن التقدم المعرفي ، والحضاري وازدهاره لا يتم إلا من خلال توفر البحث العلمي الجاد(السليماني١٤١٦هـ،ص٤).الذي يتطلب مخصصات مالية كبيرة، وهذا يجعل قضية الاهتمام بتمويل مراكز البحث العلمي، والبحث عن بدائل تمويلية ذاتية لهذه المراكز ، وخاصة في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة من القضايا الرئيسة المرتبطة بمراكز البحث العلمي.

٨-١-٤- أهداف مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية:

يمكن تحديد أبرز أهداف مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية (معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ٢٠٠٧م الدليل التنظيمي لمركز البحوث التربوية بجامعة الملك خالد ١٤٣٠هـ، الدليل المختصر لمركز الأبحاث الواعدة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن،١٤٣٣، دليل مركز بحوث كلية التربية بجامعة الملك سعود ١٤٣١هـ) بما يلي:

- دعم حركة البحث العلمي
- اثراء المعرفة في مجالات التربية، والإسهام في معالجة المشكلات التنموية.
- تطوير البحث العلمي في الجامعات السعودية، وإحداث نقلة نوعية في مخرجاته.
- الاستثمار في لموارد البشرية والمادية، وبناء قاعدة بحثية، وعلمية قوية.
- التوصية بعقد الندوات، والمحاضرات العلمية.
- المبادرة بالأنشطة، والمشاريع البحثية التي تعزز من دور المركز في مكان الصدارة.
- دعم التعاون، وتوثيق العلاقة بين الباحثين؛ لابتكار تقنيات متطورة.
- توسيع قاعدة المخرجات العلمية، والبحثية في مجالات تخصص هذه المراكز.
- تحكيم البحوث العلمية، ونشرها
- تشجيع الدراسات الاستشارية، ومشروعات البحوث المقدمة من جهات خارج الجامعة وتقديم المشورة العلمية للجهات الحكومية والأهلية، وإيجاد الحلول اللازمة.
- تطوير البحث العلمي، الذي تتطلبه الخطط التنموية.
- نشر ثقافة الجودة، وتكريس مفهومها.
- متابعة البحوث العلمية الأجنبية، وترجمة، ونشر ما يصلح منها.

يتضح مما سبق أن أهداف مراكز البحوث التربوية بالمملكة العربية السعودية يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في ايجاد بدائل تمويلية وخاصة في مجال المعرفة، والاستثمار فيها، أو ما يعبر عنه بالاقتصاد القائم على المعرفة فمعالجة المشكلات التنموية، والقيام بالبحوث ذات الطابع التخصصي وفقاً؛ لاختلاف التخصصات، وتقديم المشورة العلمية للجهات الحكومية، والأهلية، وإيجاد الحلول اللازمة، والترجمة كل هذه الأهداف يمكن أن تكون مجالاً مهماً لإيجاد مصادر تمويلية لتلك المراكز.

٨-١-٥- تمويل مراكز البحوث التربوية:

تعدّ هذه قضية التمويل من أبرز العوائق التي تواجهه مراكز البحوث العلمية في المملكة العربية السعودية، والوطن العربيّ؛ فالافتقار إلى مصادر التمويل المستقلة قد أثر سلبا في عملها، وديمومتها. فالتمويل هو مفتاح البحث؛ ومن دونه يتعذر على الباحثين إنجاز المطلوب، أو فتح مؤسسة بحثية، وتجهيزها مادياً، وبشرياً، ودون التمويل، لا يتسنّى للمركز أن يقوم بأنشطته، ولا أن يحقق أهدافه. لذلك اهتمت الدول المتقدمة بقضية تمويل مؤسسات البحث العلمي فعند المقارنة بين العالم العربي، والعالم الغربي: تؤكد الأرقام الواردة في إحصاءات اليونسكو وتقارير التنمية الإنسانية العربية أن نسبة التمويل العربي للبحث العلمي، تتراوح بين ٠.١% و٠.٣% لمجمل الوطن العربيّ،

وتدخل ضمنها النفقات الإدارية؛ في حين تصل في السويد، وفرنسا مثلا إلى ٣% من الموازنات العامة. أما في إسرائيل، فتصل نسبة الإنفاق على الأبحاث العلمية إلى ما يوازي ٤.٧% من الموازنة العامة للدولة، وما يوازي ٣٠% من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي. وفيما يخصّ الإنتاج المنشور سنويا؛ فإن مجموع الأبحاث في الوطن العربي، لا يتعدى ١٥ ألف بحث، والحال أنّ عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا، يصل إلى حوالي ٥٥ ألف أستاذ، أي أن معدل الإنتاجية هو في حدود ٠.٣%. وفي المقابل، يبلغ معدّل الإنتاجية في الدول المتقدمة نحو ١٠%

(غزال،٢٠١٠) لقد استطاعت الدول الغربية - وتحديدا أوروبا ، والولايات المتحدة - أن تخلق آليات ، ووسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق بسخاء على مراكز الأبحاث، ومصادرها؛ على الرغم من سعة انتشارها وزيادة أعدادها(الشهواني،٢٠١١)، إن ضعف تمويل البحوث العلمية ومؤسساته ؛ قد يؤدي إلى آثار سلبية خطيرة على الإنتاجية في المجتمع بشكل عام ؛نظرا لارتباط تمويل البحث العلمي ، ومؤسّساته بتطور المؤسّسات التربوية في المجتمع ، وكفاءتها وجودة مخرجاتها ، والشكل التالي يوضح ذلك:

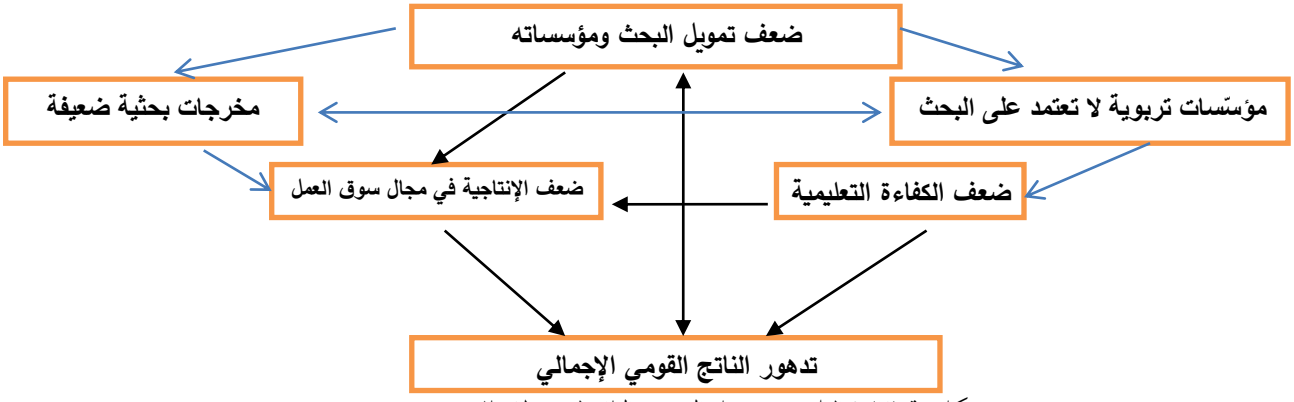

شكل رقم (٢) * العلاقة بين تمويل البحث والناتج القومي الإجمالي

*المصدر: غنيمة (٢٠٠١، ١٠٥)، بتصرف من الباحث.

يتضح من الشكل السابق أهمية تمويل البحث العلمي، ومؤسساته ، وأن أي تهاون في هذا المجال يترتب عليه آثاراً سلبية على مستوى الناتج القومي للمجتمع ،حيث إن الخلل في تمويل البحث العلمي ، ومؤسّساته يترتب عليه ضعف في البحث العلمي ،وهذا يؤدي إلى وجود مؤسّسات تربوية لا تعتمد في خططها، وعملياتها ،وعلاج مشكلاتها ،وتطوير أدائها، على البحث العلمي بل ربّما تعتمد على العشوائية ،والاجتهادات غير العلمية ، وهذا بدوره يؤدي إلى مخرجات تعليمية ضعيفة ، لا تسهم بشكل فاعل في الناتج القومي؛لذلك أصبح موضوع البحث عن بدائل تمويلية لمؤسسات البحث العلمي من القضايا الملحة التي تفرض على المهتمين بالبحث العلمي بذل مزيدا من الجهود ؛لتوفير موارد تمويلية تسهم في تحقيق أهداف مراكز، ومؤسسات البحث العلمي ، وفي هذا الصدد تؤكد يسرية محمود (٢٠٠١م ، ٢٧٨) إنه إذا ما أريد للبحث التربوي أن يسهم في تطوير التعليم ، وإصلاحه بفعالية ، لا بد أن تتوافر الموارد المالية التي تمكنه من أداء رسالته ، وأن تتعدد وسائل نشر نتائج البحوث التربوية لتصل إلى الجهات المستفيدة ، وأن تتوافر في مراكز البحوث التربوية كل العوامل المساعدة على نجاحها في تحقيق أهدافها ، وإتمام اختصاصاتها .

٨-١-٦-تفسير تمويل مراكز البحوث التربوية في ضوء الاقتصاديات القائم على المعرفة من الناحية النظرية:

تعد نظرية الاستثمار في رأس المال البشري التي تبلورت بشكل عملي على يد عالم الاقتصاد الشهير ثيودور شولتز(Theodore Shultz) عام ١٩٦٠م ، أهم نظرية جعلت من التعليم ، والبحث العلمي مجالاً خصباً للاستثمار في الإنسان، إذ تنظر إلى الإنسان باعتباره أهم عنصر للنمو الاقتصادي، بل هو أساس هذه التنمية، و أن ما يخصص للإنفاق على البشر ما هو إلا استثمار طويل الأجل، ذا عائد كبير على المدى البعيد، وهو يفوق عائدات رأس المال المادية، مستدلا على ذلك بأن المستوى التعليمي ، والتدريب للفرد هو المسؤول عن زيادة الناتج الإجمالي للاقتصاد ، ودخل الفرد(حجي، ١٤٢٢هـ، ص٤١)، كما أن التعليم الجيد يسهم بتزويد المجتمع بالعلماء القادرين على إنتاج المعرفة واستثمارها، من خلال تطوير القدرات ، والمهارات البحثية، وتوفير المراكز التي تمثل البيئة الملائمة لذلك الاستثمار.

لقد كانت النظرة إلى التعليم على أنه خدمة تقدم للأفراد دون انتظار عائد من ورائها، ومن هنا كان ينظر إلى التعليم على أنه استهلاك، وبمرور الوقت لاحظ عدد من المختصين فروقا جوهرية بين العامل المتعلم ، والأمي لصالح المتعلم، انعكست على القدرة الإنتاجية ، والسرعة وتحسين أساليب الإنتاج، ومن هنا بدأت النظرة إلى الإنفاق على التعليم تتغير ، وظهر مفهوم رأس المال البشري، وبشكل أدق رأس المال الفكري، حيث أن من أهم مجالات الاستثمار الفكر ي

الاستثمار في المعرفة (عابدين١٤٢١هـ، ص٤٥-٤٦)، وهو ما أصطلح عليه بالاقتصاد القائم على المعرفة الذي يتم من خلال البحث العلمي، وإنتاج المعرفة، واستثمارها ،ومن هذا المنطلق فإن لدى الجامعات فرصة كبيرة للاستثمار في رأس المال الفكري من خلال الوظيفة الأساسية للجامعة ، والمتمثلة في البحث العلمي، الذي تعد فيه مراكز البحث العلمي بالجامعات من أهم مؤسساته، وترتبط النظرة للاقتصاد القائم على المعرفة بتنمية رأس المال البشري ارتباطا كبيرا، من حيث المنطلقات الاقتصادية، ويختلفان في أن المعرفة (في اقتصاد القائم على المعرفة) هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، بينما الإنسان في تنمية رأس المال البشري هو محل الاهتمام. ويعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة على توافر تكنولوجيا المعلومات، والاتصال، واستخدام الابتكار والرقمنة، أما الاقتصاد التقليدي، فتلعب المعرفة فيه دورًا أقل، ويكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية.

ووفقاً لهذا المفهوم للاقتصاد القائم على المعرفة فإن المعرفة تؤدي دورًا أساسيًا في خلق الثروة، وتحتل مساحة أكبر، وأكثر عمقا مما كانت في أشكال الاقتصاد التقليدية، ولم يعد من حدود لدورها في الاقتصاد، حيث تشكل مكونا أساسيًا في العملية الإنتاجية، فهي بذاتها منتج اقتصادي، وليست مجرد أداة في الاقتصاد (أبو الشامات،٢٠١٢م،). وإذا كانت المعرفة التي هي مادة الاقتصاد القائم على المعرفة أحد منتجات الجامعات فإن البحث العلمي يعد أهم مصادرها. لذلك تعد مراكز البحوث التربوية من المؤسسات البحثية المؤهلة للاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة وهذا ما يحفز المهتمين باقتصاديات التعليم للبحث في هذا المجال، وإيجاد بدائل تمويلية لتلك المراكز.

٨-٢- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت مراكز البحوث التربوية، فقد أجرت يسرية محمود دراسة (٢٠٠١م) بعنوان مراكز البحوث التربوية: دراسة مقارنة. التي هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير المركز القومي للبحوث التربوية ، والتنمية في مصر و ذلك في ضوء الخبرة العالمية في بعض الدول المتقدمة في هذا المجال ، وفي ضوء ما تسمح به ظروف المجتمع المصري ، وإمكاناته المادية ، والبشرية ، و قد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن ، وكانت أبرز نتائج الدراسة: إنه رغم وجود الوحدات التنظيمية في كل المراكز القومية بدول المقارنة ، إلا أن عدد هذه الوحدات ، واختصاصاتها تختلف من دولة إلى أخرى ، كما يختلف الأمر أيضاً في وجود أجهزة ، وسيطة بين مراكز البحوث التربوية ، وبين الجهات المستفيدة من البحوث ، والدراسات التي تقوم بإجرائها هذه المراكز ، وتمثلت أوجه الاختلاف بين جهود المراكز القومية للبحوث التربوية في مجالات البحث التربوي التي تتطلبها ظروف ، واحتياجات كل مجتمع ، وأيضاً في وجود أجهزة مختصة بمهمة تحديد سياسات ، وأولويات البحوث التربوية في الدول المقارنة . لقد تشابهت دول المقارنة في اهتمامها بإنشاء جهاز قومي للبحوث التربوية التي تهدف إلى تطوير التعليم. لقد تشابهت دول المقارنة من حيث الأهداف التي تعمل مراكز البحوث التربوية على تحقيقها، وهي: تزويد المسئولين، والباحثين بالبيانات، والمعلومات التربوية. إجراء البحوث، والدراسات التي تهدف إلى إصلاح التعليم، وتطويره. نشر نتائج البحوث، والدراسات التي تقوم بها المراكز على الجهات المعنية بالتعليم. تحقيق التعاون، وتبادل الخبرات على المستوى القومي، والإقليمي والدولي. أن مهام، واختصاصات مراكز البحوث التربوية في الدول المقارنة ركزت على: إجراء البحوث، والدراسات التي من شأنها تطوير العملية التعليمية سواءً النظرية منها، أو التطبيقية دراسة وسائل التنسيق بين سياسة التربية والتعليم، وبين سياسات المؤسسات البحثية. وفي دراسة لي (Lee)(٢٠٠٤م) بعنوان النماذج التنافسية حول درجة الفعالية في نظم مراكز البحوث، والمعاهد بجامعة ولاية فلوريدا: دراسة في تحليل البيانات ، والتي هدفت إلى التعرف على الفعالية المنظمة في مراكز ، ومعاهد البحوث (CIS) داخل مؤسسات التعليم العالي ، والتركيز على كيفية قياس مدى فعاليتها من خلال دمج المفاهيم التنافسية ، وقد استخدم في هذه الدراسة أسلوب البرمجة الخطية التي تسمى تحليل البيانات المغلفة (DEA) ؛لفحص الأداء النسبي ، أو الفعالية التنظيمية ، والذي يشتمل على أربعة نماذج ممثلة للفعالية التنظيمية – إطار القيم التنافسية - وهي : نموذج الهدف المنطقي ، نموذج النظام المفتوح ، نموذج العلاقات الإنسانية ، ونموذج العمليات داخل المؤسسة البحثية . و توصلت الدراسة إلى : أنه عند تقييم الفعالية التنظيمية للمراكز البحثية ، فإنه ينبغي للمقيمين النظر في أربع قيم مختلفة ، هدف عقلاني، والعلاقات مع البيئة ، والعلاقات الإنسانية داخل المنظمات ، وعمليات داخلية، لإصدار حكم متوازن فعال للمنظمات المقصودة ، وأن الجمع بين هيكل القيم التنافسية ، ومنهجية تحليل البيانات المغلفة يشكل أداة مفيدة لقياس الفعالية التنظيمية ، وأداة للإدارة المحتملة ؛لحفز الأداء التنظيمي في المراكز البحثية .داخل كل نموذج من نماذج إطار القيم التنافسية يوجد مستويات محددة من مدخلات ، ومخرجات معينة يمكن تعديلها ؛ للوصول إلى مستوى أعلى من الفاعلية بين الأنواع المتماثلة من مراكز ، ومعاهد البحوث. تقييم الفاعلية المؤسسية بالتركيز على نموذج واحد مثل نموذج الهدف المنطقي التقليدي يمكن أن تنتج عنه معلومات مشوهة، أو محرّفة حسب المؤسسات الخاضعة للتقييم. لذلك فإن استخدام منظور متعدد الزوايا مثل إطار القيم التنافسية هو طريقة أفضل؛ لتقييم الفاعلية المؤسسية. تقييم أنظمة عديدة تدعم مراكز، ومعاهد البحوث في الوقت نفسه، يكون بمثابة تقييم يقوم على المقارنة غير دقيق، وتوضح هذه الدراسة أن على المديرين تقييم مراكز، ومعاهد البحوث داخل المنظومة نفسها، وليس مقارنة بكافة مراكز، ومعاهد البحوث الأخرى. التحليل التطويقي للبيانات أداة تشخيصية مفيدة؛ لتعريف حدود المنافسة في الأداء الأفضل في مراكز، ومعاهد البحوث، ولكن ينبغي استخدام مناهج كيفية أخرى؛ لتوفير تغذية راجعة إضافية تشرح بعض التفاصيل التي لا يمكن أن يقدمها التحليل الكمي وحده، وقد قام القحطاني(٢٠٠٥م) بدراسة بعنوان: الإنفاق على البحث

العلمي الجامعي بهدف تحديد أهم العوامل التي تساعد على تنشيط عملية البحث العلمي في الجامعات. والتعرف على مصادر تمويل البحث العلمي في بعض دول العالم. ومعرفة الأسباب التي تسهم في تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي الجامعي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة: ضآلة حجم الإنفاق المالي على البحث العلمي في الجامعات العربية مقارنة بمثيلاتها في الدول الأوربية، وترجع الدراسة سبب ذلك؛ لعدم وجود مخصصات ميزانية مستقلة مشجعة للبحث العلمي. وقد أوصت الدراسة بتعزيز الدعم المالي الحكومي، وتسهيل الإجراء الإداري في مجال البحث العلمي. وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في دعم البحث العلمي، وفي دراسة قنوع ، والعص(٢٠٠٥م)بعنوان البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل ، وتوطين التكنولوجيا، والتي هدفت إلى الكشف عن واقع البحث العلمي العربي ، ومراكز البحوث، و قد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،وكانت أبرز النتائج : قلة الميزانيات المخصصة لمؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي(الجامعات – مراكز البحوث)، غياب دور القطاع الخاص في عملية البحث ، والتطوير ، و في تمويلها، فالبحث العلمي العربي يتصف بانخفاض حجم الإنفاق عليه حيث يتدنى حجم الإنفاق على البحث العلمي ، والتطوير دون الحد المقبول عالمياً (***%1***) من الدخل القومي الإجمالي، وفي دراسة بوردمانBoardman (٢٠٠٦م) بعنوان مراكز البحوث الجامعية ، وبناء العمل الأكاديمي ، والتي هدفت إلى تقييم مدى انتماء أساتذة الجامعة لمراكز البحوث الجامعية ، ودرجة تأثيرها على كيفية تخصيص وقتهم في العمل عبر العديد من المهام الأكاديمية ، والمسؤوليات ، بما في ذلك البحث ، والتدريس ، وتقديم المشورة البحثية ، والمنح ، وعقود العمل البحثية المقدمة في مراكز البحوث . واستخدمت هذه الدراسة بيانات من دراسة استقصائية وطنية عن أساتذة الجامعة، وكذلك مقابلات مع علماء من الجامعة مرتبطين بالمؤسسة الوطنية للعلوم، ومراكز البحوث العلمية، ومراكز التكنولوجيا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن حجم المركز، وتعدد التخصصات، والمنظمة داخل الجامعة، والروابط البرمجية، والعلاقات الخارجية قد تزيد الوقت المخصص للمنح، والبحث، والعمل، والعقود، والخدمات البحثية، وتشكل هذه النتائج "هدفا" على أن مركز البحث يملك دوراً مهماً في زيادة فعالية البحوث، ومخرجاتها. كما أظهرت نتائج المقابلة أنه عندما لا يوجد لدى المركز أي ارتباطات بالقسم الأكاديمي ينتج عن هذا زيادة عبء العمل البحثي، وفقدانه لروابط الفاعلية مع العمل الأكاديمي في الجامعة. وفي دراسة على (٢٠٠٦م) بعنوان: دور المركز القومي للبحوث التربوية، والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية: دراسة تقويمية، والتي هدفت إلى: التعرف على واقع المركز القومي للبحوث التربوية، والتنمية من حيث النشأة، والأهداف، والتطور. وماهية البحث التربوي، ودوره في تطوير التعليم. والجهود الرسمية لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر. وتوضيح دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية، والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر. وتقديم مقترحات لتفعيل دور المركز القومي للبحوث التربوية ، والتنمية ، ولزيادة إفادة وزارة التربية والتعليم من بحوث ودراسات المركز في تطوير التعليم الثانوي العام خاصة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي أسلوب تحليل المحتوى الكيفي ، وأيضاً دراسة العلاقات (الارتباط) ، وكان من أبرز النتائج : غياب الخريطة البحثية للمركز فلا توجد بالمركز خريطة بحثية يقتدي بها ، الأمر الذي ترتب عليه أن جاءت بعض بحوث التعليم الثانوي العام بالمركز بصورة فردية من بعض الباحثين ، ما أدى إلى تفشي الفردية في البحوث ، و عدم مقدرة هذه البحوث على التصدي لمشكلات التعليم الثانوي العام ، مما باعد المركز عن تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها ، فضلاً عن أن ليست جميع بحوث المركز موجهة نحو اتخاذ القرار ، حيث وجد أن هناك بحوثاً كثيرة موجهة نحو النتائج، وضعف الالتزام بالأسس الفنية ،و المنهجية للبحث التربوي ، حيث وجد الباحث أن هناك كثيراً من البحوث لا تسير وفق منهجية علمية سليمة ، وأن بعضها يحوي أخطاء علمية ، و بعضها الآخر جاء بصورة تقارير ، وأدلة عمل ، و توصلت بعض الأبحاث إلى نتائج ، و توصيات عمومية و وهمية ، و مجردة ، وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع ، الأمر الذي يشكل في النهاية عائقاً يحول دون الإفادة منها ؛ نظراً لتزايد الشك في صحة هذه البحوث و ما توصلت إليه من نتائج تحول وظيفة المركز إلى إعداد تقارير يريدها المسئولون بالوزارة؛ لتقديمها إلى جهات داخلية وخارجية بشكل جعل المركز أقرب إلى جهاز للتوثيق منه إلى جهاز للبحث العلمي ، مما أدى إلى اقتصار الكم الأكبر من الأبحاث التي ينجزها المركز على مجرد إعطاء الانطباع العام باهتمام الوزارة باحتواء أزمة النظام التعليمي ، وتخليصه من مشكلاته .

كما قام الصائم (٢٠١٠) بدراسة بعنوان: واقع تمويل البحث العلمي في الوطن العربي: دراسة مقارنة بهدف التعرّف على ماهية البحث العلمي، وخصائصه، وواقع تمويل البحث العلمي في الوطن العربي من حيث المصادر المختلفة الحكومية، والقطاع الخاص. بالإضافة إلى إبراز مشكلة التمويل المتعلقة بتفاقم العجز في موازنات البحث العلمي، والأسباب التي تكمن وراء هذا العجز، وتعرف المعوقات التي تقف وراء عدم تطور البحث العلمي في الوطن العربي. تمّ استخدام المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن غالبية الدول العربية لم تنجح حتى الآن في توفير سياسات علمية تكنولوجية تكون جزءا متكاملا من سياسات الدولة الإنمائية، بل إن الحاجة إلى البحث العلمي ذات مكانة هامشية في أنشطة معظم الدول العربية. كما تبين ضعف التمويل الذي يصرف على البحث العلمي في الدول العربية مقابل تزايد الإنفاق على الأبحاث العلمية في الدول المتقدمة، وفي دراسة العريني، والعتيبي (٢٠١٠م) بعنوان: واقع مراكز البحوث، ومقترحات تطويرها في كليات المعلمين بالجامعات السعودية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى: الكشف عن واقع التنظيم الإداري، والمالي لمراكز البحوث في كليات المعلمين في الجامعات السعودية. تحديد واقع مراكز البحوث في كليات المعلمين

بالجامعات السعودية من وجهة نظر مسؤولي مراكز البحوث في هذه الكليات. تحديد الإمكانات المستقبلية لمراكز البحوث في كليات المعلمين في ظل الموارد المتاحة. إبراز أهم المعوقات التي تواجه مراكز البحوث في كليات المعلمين. تقديم مقترحات حول تطوير مراكز البحوث في كليات المعلمين. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن مراكز البحوث في كليات المعلمين تعاني من نقص في الخدمات الإدارية المساندة والضرورية حيث أن أكثر من ٨٥% من هذه المراكز لا يتوافر لديهم سكرتير، أو ناسخ، أو مدخل بيانات. عدم توافر ميزانيات محددة للبحوث التربوية، أو ميزانيات معتمدة أو إيرادات بحثية. أن تجهيزات مراكز البحوث في كليات المعلمين متواضعة، ولا تتوافر خدمات الإنترنت في معظمها؛ مما يؤكد على أن هناك نقص واضح في التجهيزات الأساسية للمراكز. أن الخدمات التي تقدمها وتقوم بها مراكز البحوث في كليات المعلمين ضعيفة في عمومها. أما الإمكانات المستقبلية لمراكز البحوث في كليات المعلمين فيرى أفراد الدراسة أن هناك إمكانات عالية في ظل الموارد المتاحة. من أبرز المعوقات التي تواجه هذا المراكز غياب الحوافز المادية، والمعنوية المقدمة للباحثين، وقلة المخصصات المالية للبحث التربوي، وضعف الاتصال بين مراكز البحث التربوي في كليات المعلمين. وفي دراسة أورانينونيمانينAuranen&Nieminen (٢٠١٠م) بعنوان: "تمويل البحوث الجامعية ، وعملية النشر – مقارنة دولية" وهدفت الدراسة إلى التعرّف على بيئات تمويل البحوث الجامعية المختلفة بين البلدان المقارنة ، وهي: أستراليا ، والدنمارك ، وفنلندا ، وألمانيا ، وهولندا ، والنرويج والسويد ، وبريطانيا، ومقارن الإنتاجية العلمية، واستخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى أن بريطانيا ، وفنلندا وأستراليا أفضل من بقية الدول من حيث تمويل البحوث العلمية، كما أجرى أوبفالومافيوليUbfal&Maffioli (٢٠١١م) دراسة بعنوان :" أثر التمويل على التعاون البحثي : أدلة من أحد البلدان النامية" وهدفت الدراسة إلى التعرّف على وجهة نظر الباحثين تجاه أثر التمويل على التعاون البحثي في جمهورية الأرجنتين بوصفها بلد نام، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (٧٦٨) باحثاً، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتمويل على التعاون بين الباحثين ، وتجويد البحث العلمي. كما قام بيودريوآلاويBeaudry &Allaoui(٢٠١٢م) بدراسة بعنوان "أثر تمويل البحوث العامة، والخاصة على الإنتاج العلمي: حالة تكنولوجيا النانو" وقد هدفت الدراسة إلى التعرّف على أثر تمويل البحوث العامة، والخاصة على الإنتاج العلمي في تكنولوجيا النانو بكندا، واستخدم الباحثان منهج تحليل المحتوى، وكانت أداة الدراسة بطاقة الملاحظة، والتحليل، وتكونت العينة من ٣٧٢٤ منشوراً علمياً،١١١٦ باحثاً، ٥٦٦ براءة اختراع لـ ٣٢٥ مخترعاً، وكانت أبرز النتائج أن التمويل يزيد من إنتاجية الباحثين، ويجود المخرجات البحثية. وفي دراسة كلاسين وآخرونClausen & Other(٢٠١٢م) بعنوان "نقلة من أجل التغيير: دراسة من أجل وحدة البحوث في المجالات العلمية الناشئة" وقد استهدفت الدراسة الدور الذي تلعبه مراكز البحوث في كل من: بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا ،والسويد ، في توفير الدعم المالي ، وتقديم فرص عمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة لها، وطبقت الدراسة على(١٤٣) مركزاً بحثياً ، وتوصلت الدراسة إلى: أن جذب التمويل لمراكز البحوث ضرورة لاستمرار قدرة المراكز على تقديم المعرفة في برامج البحث العلمي. أمّا دراسة رضوان (٢٠١٣م) بعنوان "تطوير الأداء البحثي في الجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية ، والتشبيك المؤسسي" وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الإمكانات المتاحة ، وغير المستثمرة ، والتي يمكن الاستفادة منها في الارتقاء بالبحث، والتعرّف على المجالات التي يمكن من خلالها توثيق العلاقة بين المجتمع ، والجامعة، وكانت أداتي الدراسة الاستبانة ، والمقابلة المفتوحة ، وطبقت الدراسة على جميع الجامعات الناشئة في المملكة العربية السعودية ، وعددها(١٦)جامعة، وكشفت الدراسة أن من أبرز مقومات نجاح البحث العلمي في الجامعات الناشئة هو توفير الجوانب المادية، وجاء في دراسة موضي التمياط (١٤٣٥هـ) بعنوان:" استراتيجية مقترحة لتطوير مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية ، وكانت أهداف الدراسة : تشخيص واقع مراكز البحوث التربوية ، والتعرف على المعوقات التي تواجهها فيما يتعلق بالتنظيمات ، والممارسات البحثية ، والمخرجات البحثية ، وبناء قائمة المعايير المستنبطة من الأدبيات ذات العلاقة ، والمعايير المستمدة من خبرات مراكز البحوث التربوية العالمية . التعرف على مدى تحقق المعايير المقترحة، والمتعلقة بالتنظيمات، والممارسات البحثية، والمخرجات البحثية في مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية التوصل إلى وضع استراتيجية مقترحة لتطوير مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، والمنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وكانت أبرز النتائج. الهيكل التنظيمي لمراكز البحوث التربوية يفتقد إلى العديد من الآليات التي تساعده على تحقيق أهدافه، وتنفيذ اختصاصاته، ويفتقد إلى الآليات التي تمكنه من تنفيذ المهام سواءً من الكوادر البشرية، أو الموارد المالية اللازمة. أن هناك معوقات متعلقة بالتنظيمات، والممارسات، والمخرجات البحثية داخل مراكز البحوث التربوية. حقق معيار الممارسات البحثية كان بدرجة ضعيفة. وتحقق معيار المخرجات البحثية كان بدرجة ضعيفة.

٨-٣- التعقيب على الدراسات السابقة:

اتضح من عرض الدراسات السابقة أنها تناولت العديد من جوانب التمويل، والبحث العلمي

فبعض الدراسات ركزت على تطوير مراكز البحوث التربوية مثل: يسرية محمود دراسة (٢٠٠١م) التي هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير المركز القومي للبحوث التربوية ، والتنمية في مصر ،،و دراسة

العريني و العتيبي (٢٠١٠م) التي هدفت إلى : تقديم مقترحات حول تطوير مراكز البحوث في كليات المعلمين ،ودراسة رضوان (٢٠١٣م) التي هدفت إلى الكشف عن الإمكانات المتاحة ، وغير المستثمرة ، والتي يمكن الاستفادة منها في الارتقاء بالبحث، والتعرّف على المجالات التي يمكن من خلالها توثيق العلاقة بين المجتمع والجامعة، ودراسة موضي التمياط (١٤٣٥هـ) التي سعت إلى وضع استراتيجية مقترحة لتطوير مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية.

والبعض الآخر من الدراسات ركز على قضية تمويل البحث العلمي مثل: دراسة القحطاني(٢٠٠٥م) التي هدفت إلى التعرف على مصادر تمويل البحث العلمي في بعض دول العالم. ، ودراسة الصائم (٢٠١٠) التي هدفت إلى التعرّف واقع تمويل البحث العلمي في الوطن العربي من حيث المصادر المختلفة الحكومية، والقطاع الخاص. بالإضافة إلى إبراز مشكلة التمويل المتعلقة بتفاقم العجز في موازنات البحث العلمي، ودراسة أورانينونيماينAuranen&Nieminen (٢٠١٠م) التي هدفت إلى التعرّف على بيئات تمويل البحوث الجامعية المختلفة ، ودراسة أوبفالومافيوليUbfal&Maffioli (٢٠١١م) والتي هدفت إلى التعرّف على وجهة نظر الباحثين تجاه أثر التمويل على التعاون البحثي في جمهورية الأرجنتين بوصفها بلد نام، ودراسة بيودريوآلاويBeaudry &Allaoui(٢٠١٢م) التي هدفت إلى التعرّف على أثر تمويل البحوث العامة والخاصة على الإنتاج العلمي في تكنولوجيا التانو بكندا،

وهناك دراسات تناولت فاعلية مراكز البحوث وتقويمها مثل: دراسة كلاسين وآخرون Clausen & Other(٢٠١٢م) التي استهدفت الدور الذي تلعبه مراكز البحوث في كل من: بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا ،والسويد ، في توفير الدعم ودراسة قنوع والعص(٢٠٠٥م) والتي هدفت إلى الكشف عن واقع البحث العلمي العربي ، ومراكز البحوث، وودراسة بوردمانBoardman (٢٠٠٦م) والتي هدفت إلى تقييم مدى انتماء أساتذة الجامعة لمراكز البحوث الجامعية ، ودرجة تأثيرها على كيفية تخصيص وقتهم في العمل عبر العديد من المهام الأكاديمية ، والمسؤوليات، وفي دراسة علي (٢٠٠٦م) ، والتي هدفت إلى : تقويم واقع المركز القومي للبحوث التربوية ، والتنمية من حيث النشأة ، والأهداف ، والتطور . وماهية البحث التربوي، ودوره في تطوير التعليم.

ومع اتفاق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في قضية التمويل، والبحث العلمي، وتطوير مراكزه إلاّ **إنها اختلفت** عنها في جوانب هي:

- إن الدراسة الحالية تستهدف التمويل الذاتي لمراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.
- اختلا ف المنهج، والأدوات حيث أن الدراسة استخدمت المنهج الوثائقي، والمنهج الوصفي المسحي التحليلي، وأسلوب ندوة الخبراء.
- اختلاف الحدود الزمانية، والمكانية، وعينة الدراسة حيث ركزت هذه الدراسة على الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في مجال التربية واقتصاديات التعليم .

٩- منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المناهج البحثية التالية:

٩-١- المنهج الوثائقي

والذي يعتمد على الجمع المتأني، والدقيق للسجلات، والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة، وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث، وقد استخدم هذا المنهج للكشف عن واقع تمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية.

٩-٢- المنهج الوصفي المسحي التحليلي

الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة المراد دراستها، وتنظيمها وتحليلها كمياً، ونوعياً، واستخراج الاستنتاجات التي تساعد على فهم ظاهرة الدراسة، وتطويرها (عبيدات وآخرون،٢٠٠٧م). وقد استخدم الباحث لتحقيق أهداف هذا المنهج أسلوب تحليل آراء ذوي الشأن، والخبرة عن طريق ندوة الخبراء panel discussionالتي يتم فيها استطلاع الآراء، والتحاور في قضية علمية معينة. (R. Slaughter,1996) حيث قام الباحث بإعداد بطاقة تشتمل على محورين (أنظر ملحق رقم ١).

المحور الأول: يعنى بتحديد الجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية؛ لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.

المحور الثاني: يعنى ببناء تصور مقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة. وقد تم تطبيق ندوة الخبراء على (١٥) عضوا من خبراء أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التربية واقتصاديات التعليم.

صدق الأداة:

قام الباحث بعرض الأداة (بطاقة جمع البيانات من ندوة الخبراء) على عدد (٩) من الأساتذة المختصين بالتربية (أنظر ملحق رقم٢)، وقد اتفقوا على مناسبة الأداة لجمع البيانات المطلوبة.

١٠- عرض نتائج الدراسة، ومناقشتها:

١٠-١- النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول: ما واقع تمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال قام البحث بتحليل الوثائق ذات العلاقة بمراكز البحوث التربوية- اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية، الدليل التنظيمي لمركز البحوث التربوية ،....الخ، وكذلك البحوث، والدراسات التي تناولت تمويل مراكز البحوث التربوية بشكل مباشر، وغير مباشر، وكانت النتائج كالتالي:

لا توجد ميزانية خاصة مستقلة لمراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية وأن المراكز تعتمد على نسبة ضئيلة من ميزانية الجامعة قد

تزيد أو تنقص حسب ظروف الجامعة، كما أن القطاع الخاص لا يسهم في تمويل مراكز البحوث التربوية، وكذلك لا توجد مصادر ذاتية للتمويل في هذه المراكز.

حيث حددت المادة الثانية عشر من (اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية،١٤٢٠هـ) مصادر الإنفاق على البحوث التي تمولها الجامعة ، وذلك باستقطاع جزء من ميزانياتها سواء كان النشاط البحثي الممول بمبادرة من الباحث ، أو الجهات العلمية المختصة ، ويدخل في الجهات العلمية مراكز البحوث التربوية ،كما ورد في الدليل التنظيمي لمركز البحوث التربوية بجامعة الملك خالد (١٤٣٠هـ، ص ٤) :"ليست هناك ميزانية معتمدة من الجامعة لمركز البحوث التربوية بخاصة ، ويتم تسيير العمل في المركز بدون ميزانية مستقلة ، وإن كان لمدير المركز الحق في طلب صرف سُلفة مالية تبعاً لنشاط المركز ، واحتياجاته ، كما أنه ليست هناك جهات تمويل للمركز غير الجامعة ".

كما أشارت دراسة الحارثي (٢٠٠٧م ، ص ٧٥) أن الجامعة تخصص في أحد بنود ميزانيتها بنداً للصرف على الأبحاث العلمية ، وتمويل المشروعات البحثية المعدة من قبل أعضاء هيئة التدريس ، والباحثين بالجامعة ، وهو البند رقم (٢٣٨) ويستفيد من هذا البند المراكز البحثية التابعة لها بما فيها مراكز البحوث التربوية ، والنفسية ،وقد أكد قنوع، والعص (٢٠٠٥م) على أنه لا يتوفر التمويل اللازم، لمراكز البحث العلمي ، وأن تمويل تلك المراكز يعتمد على ما تخصصه الجامعة من ميزانيتها التي هي قليلة بالأصل، كما أشارت دراسة القحطاني (١٤٢٣هـ) إلى: ضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي. وضعف الإمكانات، والتجهيزات، والمعامل، وندرة مساعدي الباحثين. وقصور الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الباحثين. وأن أكثر النفقات التي تنفق على مراكز البحوث من ميزانية الجامعة. كما أنه هناك صعوبة في الإجراءات المالية، والإدارية المرتبطة بالقيام البحوث العلمية. وكذلك ضعف الخبرة المالية لبعض أعضاء هيئة التدريس في التعرف على بدائل لتنمية الموارد المالية. واعتماد الجامعات على الدولة ممولا وحيدا للبحث العلمي دون البحث عن بدائل تمويلية أخرى.

إن ضعف ميزانية مراكز البحوث التربوية له علاقة بضعف الصرف على البحث العلمي بشكل عام في الدول العربية حيث لا يتجاوز الأنفاق على البحث العلمي في معظم البلدان العربية ٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالي في حين يصل هذا المعدل ٣,٨% في السويد و٢,٧% في أمريكا، وفنلندا٣,٥% ، واليابان ٣,١٨% ، ويندر أن يقل في الدول الأوربية، والأسيوية عن ١,٨% ، و تنفق إسرائيل على البحث العلمي ما قيمته 4.7% من ناتجها القومي(قاسم،٢٠١٠م،ص٣) ، وفي ظل ضعف تمويل البحث العلمي أصبحت الجامعات تستقطع جزء من ميزانيتها لتمويل مراكز البحوث العلمية ، وحسب ظروف ميزانية كل جامعة بل قد تضطر بعض الجامعات إلى عدم تخصيص أي مبالغ لتلك المراكز، كما أن اعتماد مراكز البحوث التربوية على ما يستقطع لها من ميزانية الجامعة مسألة خطيرة حيث إن ميزانية الجامعة معرضة للتذبذب ، وهذا مالا يتناسب مع البحث العلمي حيث أن مؤسسات البحث العلمي بحاجة إلى مصدر تمويلي مستقر وكبير وهذا لا يتحقق عند الاعتماد على ميزانية الجامعة ، أو على مصدر وحيد للتمويل ،وهذا ماأظهرته دراسة عبد الحميد (٢٠٠٦م) من أن أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي ، والبحث العلمي في مصر ، والوطن العربي قضية التمويل حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة لتمويل التعليم الجامعي تتجه نحو النقص ، وذلك بالمقارنة مع زيادة الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم.

١٠-٢- **النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني:** ما الجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بتحليل نتائج ندوة الخبراء حيث اتفق الخبراء: أن الجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية؛ لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة هي ما يلي:

- **التدريب والتأهيل للكوادر البشرية:** فنظرا لما تضمه مراكز البحوث التربوية من كفاءات بشرية مؤهلة ممثلة بأعضاء هيئة التدريس فإن ذلك يشجع على الاستثمار في مجال التدريب سواء من حيث التطبيق أي قيام أعضاء هيئة التدريس المنتمون للمركز بالتدريب، أو تنظيم الدورات، وجلب مدربين متخصصين من خارج المركز، من خلال فرض رسوم لتلك الدورات، ولعل ما يميز القرن الحادي والعشرين هو ظهور قوة المعرفة، وأن من يُحسن توظيفها ، وتطويعها يمتلك القوة، وبناء على ذلك أصبحت تنمية الموارد البشرية عاملا مهما في تعزيز القدرات الإنتاجية، والتنافسية للمنظمات، والمجتمعات، لذلك نجد أن كثيراً من المؤسسات التربوية تحرص على تدريب منسوبيها، وهذا يعطي فرصة كبيرة لمراكز البحث التربوي الاستثمار في هذا المجال.
- **الاستشارات:** تبنى الاستشارات على أساس الطلب من خلال العلاقة، والاتصالات بالمؤسسات، والعلاقة مع المعاهد، والجامعات في الدخول المشترك في تعاقدات، أو بالإنابة، وبالعمل لصالح طرف ثالث، وذلك وفقا" لخصوصية الاستشارة، والقطاع الذي تمثله والإمكانيات، والخبرات، والمستلزمات المتاحة، والبعد المكاني، والزمني لها. وإزاء ذلك فإن الاستثمار في هذا المنتج سيوفر مصدرا" مهما" من مصادر التمويل لهذا المكتب الاستشاري الافتراضي، والمنافس للمكاتب الاستشارية المتخصصة المحلية، والأجنبية. ومنها الاستشارات في المناهج، وصناعة البرامج التعليمية، وتقييمها، وتقويمها.

- **التحكيم العلمي:** تحكيم البحوث العلمية في المجالات التربوية، وتحكيم المشاريع البحثية سواء كانت مقدمة من أفراد، أو مؤسسات، وكذلك تحكيم الأدوات البحثية لجمع البيانات مثل الاستبيانات، واستمارات المقابلة، والاختبارات، وغيرها من أدوات جمع البيانات، إن الاستثمار في هذا الجانب سيدر دخلاً ماديا يسهم في زيادة دخل مراكز البحوث التربوية.
- **إجراء الدراسات العلمية:** يمكن لمراكز البحث القيام بالدراسات الميدانية ، والنظرية ،في مجال التربية التي تخدم مؤسسات التربية في المجتمع - سواء بشكل مباشر أي عن طريق أعضاء مركز البحوث التربوية ، أو تكليف باحثين من خارج المركز- إن الدراسات العلمية الهادفة التي تساعد في حل المشكلات التربوية ، أو تجويد ، وتحسين الواقع التربوي لمؤسسات المجتمع التربوية سواء الحكومية ، أو الخاصة ستسهم في التدفقات المالية ؛ لتغطية نفقات مراكز البحوث التربوية ،مما يستلزم الترويج لتسويق هذه الدراسات عبر الاتصالات، وإبرام مذكرات التفاهم بين المراكز البحثية والمؤسسات التربوية الحكومية، أو الخاصة.
- **التحليل الإحصائي: يمكن** لمراكز البحوث التربوية بما تمتلكه من كفاءات بشرية، الاستثمار في مجال التحليل الإحصائي لبيانات البحوث سواء لأعضاء هيئة التدريس، أو طلاب، وطالبات الدراسات العليا في الجامعات، ومن المتوقع أن يوفر هذا المجال (التحليل الإحصائي) مصدراً ماليا كبيراً للمراكز خاصة، وأن مراكز البحوث التربوية تعد جهة موثوقة لدى المجتمعات الأكاديمية، وهذا ما يشجع تلك المراكز على الاستثمار في هذا الجانب.
- **خدمات الترجمة التربوية:** إن الواقع يؤكد أهمية الاستثمار في هذا الجانب، حيث إن الترجمة التربوية تتطلب توفر كوادر بشرية متخصصة في المجال التربوي إضافة إلى إتقان اللغة المراد ترجمتها، وخاصة اللغة الإنجليزية التي تعتبر لغة العلم الأولى في العديد من المجالات العلمية، ومنها المجال التربوي، وتوفر كوادر بشرية بهذه المواصفات من الأمور الميسرة لمراكز البحوث التربوية، حيث إن مدخلاتها البشرية هم أساتذة التربية في الجامعات الذين سيكون من بينهم من يمتلك المهارات اللازمة للترجمة التربوية.
- **مبيعات الكتب والدراسات والأبحاث عبر شبكة الإنترنت:** يمكن لمراكز البحوث التربوية عرض، وبيع منتجاتها من البحوث، والكتب والدوريات عن طريق شبكة الإنترنت؛ مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية لمؤلفيها، والتي يمكن أن تمثل رافداً من روافد التمويل لمراكز البحوث.
- **الشراكة مع بعض المنظمات:** مثل عقد الشراكات مع الكراسي العلمية في الجامعات حيث تحتاج الكراسي العلمية في أغلب مشاريعها إلى خدمات لها علاقة بمراكز البحوث البحثية، ومد جسور التعاون مع الجهات المستفيدة في القطاع الخاص من خدمات البحث ، والاستشارة في مجال التربية، وعقد شراكات مع جهات مستفيدة ، ومهتمة بالبحث العلمي مثل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بحيث يكون دور مراكز البحوث التربوية في هذه الشراكة تقديم الخدمات البحثية ، والاستشارات العلمية من خلال التعاقدات مع الكراسي البحثية، والمؤسسات التربوية، والمؤسسات المهتمة بالبحث التربوي.
- **تنظيم المؤتمرات وورش العمل، والندوات العلمية:** حيث إن مراكز البحوث التربوي من المؤسسات العلمية المؤهلة لتنظيم مؤتمرات وورش عمل، وندوات في المجالات التربوية، وهذه الأنشطة ممكن أن تشكل أحد المصادر المالية لتمويل مراكز البحوث التربوية، كم أن تنظيم مثل هذه المناشط يعد إحدى تطبيقات الاقتصاد القائم على المعرفة.

يتضح مما سبق الجوانب التي يمكن لمراكز البحوث التربوية أن تستثمر فيها، وهذا يتوافق مع مصادر عن المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي ، والبحث العلمي في الوطن العربي الذي أكد على تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي ، والبحث العلمي ، وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة(وثيقة التعليم العالي في الوطن العربي، ٢٠٠٣م) كما أكدت دراسة (قنوع والعص،٢٠٠٥م،ص٨٦) على أهمية التركيز على تحقيق التعاون ، والربط الفعال فيما بين مراكز البحوث ، والجامعات من جهة والمؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى، وذلك بهدف إيصال البحوث التطبيقية إلى أماكن الاستفادة منها (حيز التطبيق الاقتصادي) وفي الوقت نفسه تقوم مراكز البحوث بحل المشكلات التي تعترض المؤسسات الإنتاجية حيث يعد من أهم السبل التي تضمن تدفقات مالية على مراكز البحوث التربوية.

١٠-٣- التصور المقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.

في ضوء واقع تمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية، وبناء على تحليل نتائج ندوة الخبراء فيما يتعلق بالجوانب التي يمكن الاستثمار بها في مراكز البحوث التربوية، ورؤيتهم للتصور المقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية بالجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة تم بناء التصور وهو كما يلي:

١٠-٣-١-مبررات التصور المقترح:

من أهم مبررات التصور المقترح ما يلي:

- إن تمويل البحث العلمي، ومؤسساته يعد من أهم القضايا، وأكثرها إثارة للجدل؛ مما يتطلب البحث عن تصورات لتمويلها.
- اعتماد الاقتصاد القائم على المعرفة على بدائل للتمويل الحكومي من خلال التمويل الذاتي لمراكز البحوث التربوية القائم على الاستثمار في المعرفة.
- التوسع في زيادة الموارد المالية لمراكز البحوث التربوية.
- إن مراكز البحث العلمي تسهم في التنمية المجتمعية بمجالاتها المتعددة؛ مما يتطلب توفير الاعتمادات المالية اللازمة لها من طرق عدة.
- التوصل إلى موارد جديدة؛ لتمويل البحث العلمي.
- زيادة فعالية مراكز البحوث التربوية في علاج مشكلات المجتمع، وتطوير مؤسسات التربية من خلال توفير البيئة المناسبة لمخرجات بحثية رصينة.
- تنويع مصادر تمويل مراكز البحوث التربوية.

١٠-٣-٢- متطلبات التصور المقترح:

- استقطاب كفاءات تربوية على مستوى عالي من التأهيل في مجال البحث العلمي والقيادة
- تأهيل جميع العاملين في مراكز البحوث التربوية فيما يتعلق بثقافة الاقتصاد القائم على المعرفة وسبل الاستثمار فيه
- توفير كوادر بشرية متخصصة بالشؤن المالية والميزانية لضبط الإيرادات والمصروفات في مراكز البحوث التربوية.
- الاهتمام بالجانب الإعلامي لإبراز أنشطة ومنتجات مراكز البحوث التربوية

١٠-٣-٣-أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى ما يلي:

- إيجاد أكثر من مصدر لتمول مراكز البحث التربوي.
- توفير التمويل اللازم للإنفاق على مراكز البحث التربوي، وأنشطته العلمية.
- إيجاد مصادر تمويل ذاتية لمراكز البحوث التربوية.
- المحافظة على مستوى معين مستقر من التدفق المالي لمراكز البحوث التربوية.
- تفعيل دور مراكز البحوث التربوية في الاستثمار في المعرفة.

١٠-٣-٤- عناصر التصور المقترح:

تتمثل في الآتي:

- التدريب، والتأهيل- الاستشارات التربوية - التحكيم - إجراء الدراسات الميدانية- التحليل الإحصائي- خدمات الترجمة التربوية –مبيعات الكتب والدراسات والأبحاث عبر شبكة الإنترنت - الشراكة مع بعض المنظمات - تنظيم المؤتمرات، وورش العمل، والندوات العلمية.

١١- النتائج والتوصيات:

١١-١- نتائج الدراسة:

- أن واقع تمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية يعتمد على نسبة ضئيلة من ميزانية الجامعة يخصص للصرف على المراكز هذه النسبة قد تزيد، أو تنقص حسب ظروف الجامعة، كما أن القطاع الخاص لا يسهم في تمويل مراكز البحوث التربوية، وكذلك لا توجد مصادر ذاتية للتمويل في هذه المراكز، ولا توجد ميزانية خاصة مستقلة لمراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية.
- أن الجوانب التي يمكن أن تستثمرها مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية؛ لتوفير مصادر للتمويل في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة هي ما يلي:(التدريب والتأهيل، الاستشارات التربوية، التحكيم، إجراء الدراسات الميدانية، والتحليل الإحصائي، خدمات الترجمة التربوية، مبيعات الكتب والدراسات والأبحاث عبر شبكة الإنترنت. الشراكة مع بعض المنظمات، تنظيم المؤتمرات، وورش العمل والندوات العلمية).
- التوصل لتصور مقترح لتمويل مراكز البحوث التربوية في الجامعات السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة يشتمل على مبررات التصور، ومتطلباته، وأهدافه والجوانب التي يمكن الاستثمار فيها في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.

١١-٢- توصيات الدراسة:

توصي الدراسة في ضوء نتائجها بما يلي:

- أن يكون الاستثمار في المعرفة من الأولويات المهمة لمراكز البحوث التربوية، وذلك عند وضع الخطة العامة، والخطة التشغيلية، وأن تضمن رؤية، ورسالة مراكز البحوث هذه الأولوية.
- أن تقوم مراكز البحوث التربوية بتسويق منتجاتها بوسائل متعددة من خلال المؤتمرات العلمية، ومعارض الكتب داخل وخارج المملكة، وكذلك من خلال الدعاية سواء عن طريق الكتيبات، النشرات، وسائل الإعلام المتنوعة.

- الاستفادة من خبرات المراكز العلمية العالمية في مجال الاستثمار في المعرفة وخاصة المراكز في أوروبا والولايات المتحدة لخبرتها في هذا المجال.
- أن تستفيد مراكز البحوث التربوية من نتائج البحوث في مجال الاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة، ومن ذلك الاستفادة من التصور المقترح بهذه الدراسة.

المراجع العربية:

- أبو الشامات، مُحَمَّد أنس(٢٠١٢م) اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٨ ، العدد الأول، دمشق.
- أبو الوفاء، جمال وآخرون، (٢٠٠٠م) اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- التمياط، موضي بنت صقر (١٤٣٥ه) استراتيجية مقترحة لتطوير مراكز البحوث التربوية في جامعات المملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية، رسالة دكتوراه، أصول التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية
- حجي، أحمد إسماعيل (١٤٢٢هـ، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الرشيد، مُحَمَّد الأحمد. (١٩٨٨م). تقويم مراكز البحث التربوي في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود. ٥، ٢٦٧- ٢٦٨
- صائغ، عبد الرحمن(٢٠٠٠م)، تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية: أبعاد القضية وبعض البدائل المكنة، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة ٣٣ لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت
- عابدين، محمود عباس (٢٠٠٠)؛ عالم اقتصاديات التعليم الحديث، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية
- عبد المجيد، مُحَمَّد سعيد (٢٠٠٦م) "قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم" دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس- سلوك الإنسان وتحديات العصر، ١٨-٢٠/٤/٢٠٠٦م، جمهورية مصر العربية، جامعة المنيا، كلية الآداب.
- عثمان، مُحَمَّد الصائم(٢٠١٠م) واقع تمويل البحث العلمي في الوطن العربي: دراسة مقارنة المجلة تونس.
- غريب، خالد منصور حسين (٢٠١١). بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة التربية، جامعة عين شمس، ع٣٢، ٢٤٥-٣١٠.
- غانم، مُحَمَّد(٢٠٠م)، الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة ٣٣ لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت.
- غنيمة، مُحَمَّد متولي، (٢٠٠١م) تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- قاسم، خالد مصطفى(٢٠١٠م) تحديات البحث العلمي العربي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الجمعية العلمية الملكية،عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- القحطاني (١٤٢٣هـ) منصور بن عوض، تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته دراسة ميدانية جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه.
- قنوع، نزار والعصص، غسان إبراهيم (٢٠٠٥م) البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد (4).
- كسناوي، محمود بن مُحَمَّد(٢٠٠١م)، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية: توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (محرم ١٤٢٢هـ/أبريل ٢٠٠١م).
- وثيقة المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي مقدمة من المدير العام إلى المجلس. دمشق للفترة من ٢١-٢٤ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ تحت شعار "التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة".

المواقع الإلكترونية:

- أحمد شهاب، "مؤسسات الرأي وصناعة القرار: أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟"، مركز الخليج للأبحاث، ٣٠/٤/٢٠٠٥، على الرابط:
http://grc.kcorp.net/index?frm_module=contents frm_action=rel_content_detail&book_id=7673& %override=%D9%85&frm_type_id=22& &D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA &sec=Related+Content+Detail frm_title=%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A

&frm_issues=2&7%D8%AA
&frm_content_id=7673
&op_lang=ar&frm_related_content_id=7677
page_id=0

- جواد الحمد، "برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن ورقة مقدمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية الاستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، ٢٣-٢٤/١١/٢٠٠٥، منشورة على الرابط:
http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html.
- سامي الخزندار، "دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامّة: إطار عام"، ص ١٠، على الرابط:
http://partnership-forum.org/Papers/7-2-AR.pdf
- عباس بوغالم، "مراكز الأبحاث.. إنتاج المعرفة ومسئوليات المثقف: مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات"، موقع أون إسلام، ٢٠٠٥/٧/١٢، على الرابط:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-html.٥ideas/96738-2005-07-12%2017-42-2
- الموسوعة المجانية (Wikipedia- Free Encyclopedia)
http://en.wikipedia.org/wiki/American_Enterprise_Institute).
- مؤسسة راند للأبحاث، (http://www.rand.org/about/history.html)
- هزار صابر أمين، "مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة"، مجلة الفرات، العدد ٤ (د.ت.)، على الرابط:http://fcdrs.com/mag/issue-٤-٢html.
- هشام الشهواني، "مراكز الأبحاث وأهميتها"، موقع دنيا الوطن، على الرابط:
(http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/07/234398.html)

المراجع الأجنبية:

.

- Auranen, Otto &Nieminen Mika (2010) University Research Financeing and Publication Performance – An International Comparison Original Research Article, Research Policy, Volume 39. ISSUE 6, July 2010, Pages 822-834.
- Beaudry Catherine &Allaoui, Sedki (2012) Impact of Public and Private Research Financeing on Scientific Production: The Case of Nanotechnology. Research Policy 41 (2012) 1589-1606.
- Boardman, Paul, C. (2006). University Research C enters and the Composition of Academic Work. Ph. D. Dissertation, Presented to The Academic Faculty.
- Clausen, Tommy & Fagerberg, Jan &Gulbrandsen, Magnus (2012) Mobillzing For Change: A Sttudy of Research Research Units in Emerging SclentificFields, Research Policy, Volume 41. ISSUE 7. Septemper 2012, Pages 1249-1261.
- HowardJ.Wiarda ،"TheNewPowerhouses : ThinkTanksandForeignPolicy" ، *AmericanForeignPolicyInterests,* vol. 30, no. 2 (March-April ٢٠٠٨), p.96.
- *Kenen , M., Daivd .(2013); the impact of reaganomics on state financing of public higher education , E.D.A.., university of Massachusetts , diss , abs., int., vol.55, No.3A, , p.481 .*
- James. G. McGann (dir.), *2011 Global Go to Think Tanks Report and Policy Advice*, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012.

- Wang, X.(2005). Apolicy Analysis of the Financing of Higher Education in China: Two decades reviewed, Journal of Higher Education Policy and Management. Vol. (27), No.(3), , PP.205-216.
- Ubfal, Diego &Maffioli Alessandro (2012) The Impact of Financeing on Research, Collaboration: Evidence from A Developing Country, Research Policy, Volume 40. ISSUE9. Novemper 2011, Pages 1269-1279.
- Eicher, Jean - Claude & chevaillie. Rethinking The financing of post-compulsory Education, Higher Education in Europe, VO 1.(5), No.(2), 2008, PP.69-88.
- R. Slaughter (ed.), *The Knowledge Base of Futures Studies,* DDM Media Group, Victoria/Australia, 1996 (3 vols).
- Ellger, R. . (2010) .Country Briefing, special Education in Germany . European journal of special Needs Education., 10 (1) ,77

A suggested vision to Finance Educational Research Centers in Saudi Universities in The Light of the Knowledge-Based Economy

Dr. Abdullah Faleh Alsakran
Associate Professor of Education's assets
Faculty of Social Sciences - University of Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Abstract:

The study aimed to detect the reality of Financing for educational research centers in Saudi universities. Identify aspects that can be invested by the educational research centers in Saudi universities to provide sources of Financing in the light of the knowledge-based economy building conceived proposal to finance educational research centers in Saudi universities in the light of the knowledge-based economy. The study used the following research approaches: the documentary approach and descriptive analytical method survey researcher has used to achieve the objectives of this approach is the analysis of the views of interested parties and experience through expert panel discussion seminar (method and the study relied on the expert seminar Card tool to study where the researcher prepared card include: aspects that can be invested by the educational research centers to provide sources of Financing in the light of the knowledge-based economy, and the vision of experts on the perception of the proposed financing, has been applied to the expert seminar on the (15) members of the faculty members who specialize in education, and was the most prominent findings: that the reality of Financing for research centers Education in Saudi universities depends on a small percentage of the university budget is allocated for cashing in on the centers, do not self-Financing sources are found in these centers and there is a private independent centers of educational research in Saudi universities budget, the aspects that can be invested by the educational research centers in Saudi universities to provide sources financing in the light of the knowledge-based economy are the following: (training and rehabilitation, educational consultancy, arbitration, conducting field studies, statistical analysis, educational translation services, sales of books, studies and research over the Internet. Partnership with some organizations, the organization of conferences, workshops and seminars and scientific), the study also found a suggested vision to finance educational research centers in the light of the knowledge-based economy.

Keywords: A suggested vision- Finance- Educational Research Centers- the Knowledge-Based Economy